المدة، وكذلك في مسألة تغطية تكلفة المشاركة الكاملة والفعالة لممثلي أقل البلدان نموا في ذلك الاجتماع؛

٢٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

١٧٢/٤٨ - التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراريها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي أيدت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[٢٧]، و١٥٩/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢،

وإذ تؤكد أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يزال عنصرا رئيسيا في التعاون الدولي وأن له دورا مكملا لأشكال التعاون التقني الدولي الأخرى، وأن الغرض منه في نهاية المطاف هو تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية، وبصفة خاصة تنمية الموارد البشرية، باستغلال قدرات البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد أنه إذا كانت البلدان النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بينها، فإنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو أن تقدم المساعدة والدعم لهذه الأنشطة، وأنه ينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة القيام بدور بارز بوصفها عاملا مشجعا وحفازا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وفقا لما تنص عليه خطة عمل بوينس آيرس،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بما ورد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٦[٢٨] من أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد أفادت بزيادة التركيز على الأنشطة المضطلع بها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأن جميع المنظمات تقريبا التي أرسلت ردودا أفادت بأنها اعتمدت، أو هي بسبيل اعتماد، سياسات ترمي إلى الإسراع باستخدام أسلوب هذا التعاون، وإذ تؤكد دور الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية، التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في رصد استخدام هذا الأسلوب،

١ - تؤيد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثامنة[٢٩]، والمقررات التي اعتمدتها تلك اللجنة والواردة في المرفق الأول لتقريرها؛

٢ - تحث جميع الدول الأعضاء، ومنها البلدان المتقدمة النمو بالذات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج والهيئات الأخرى التي يتصل عملها بعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الوكالات المتخصصة، على أن تمنح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أولوية عالية ودعما كاملا في الميادين المحددة من ميادين الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها، وذلك في مجالات منها العلم والتكنولوجيا ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتعليم والتدريب التقني والدراية الفنية؛

٣ - تطلب إلى جميع الأطراف المشتركة في تنفيذ استراتيجية تعزيز وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التسعينات، المشار إليها في تقرير اللجنة الرفيعة المستوى[٣٠]، أن تكفل استخدام هذا التعاون على نطاق واسع؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وعن متابعة هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

١٧٣/٤٨ - التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٢٤٨/٣٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و ١٦٠/٣٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/

ديسمبر ١٩٨٣، و ٢١٥/٣٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و ١٩٥/٤٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ١٨١/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ٢٢١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ١٦٠/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، التي طلبت فيها، في جملة أمور، إلى الأمين العام تعزيز التعاون بين أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي، وحثت على تكثيف الاتصالات بغية التعجيل بتحقيق أهداف إعلان لوساكا الصادر في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٠، والذي أنشئ المؤتمر بمقتضاه[٣١]،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام[٣٢]،

وإذ ترحب بأن مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي تحول فأصبح الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي تهدف إلى تعميق وتوسيع عملية التكامل الاقتصادي والتعاون في المنطقة، بما يكفل المشاركة الكاملة لجميع مواطني الدول الأعضاء في الجماعة،

وإذ تثني على الدول الأعضاء في الجماعة لما أبدته من تأييد لزيادة تعميق وتوسيع الترتيبات الرسمية للتعاون داخل إطار الجماعة الجديدة ومن التزام بذلك،

وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها الجماعة لتنفيذ برنامج عملها،

وإذ تؤكد من جديد أن الجماعة لا يمكن أن تنجح في تنفيذ برامجها الإنمائية ما لم تتوافر لها موارد كافية،

وإذ ترحب بالتأييد الذي أعلنه محفل التفاوض المتعدد الأحزاب لجنوب أفريقيا لإعادة خليج والفس والجزر البحرية إلى ناميبيا والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومتي ناميبيا وجنوب أفريقيا لإنجاز عملية الإعادة بحلول ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤،

وإذ تلاحظ أيضا أن آثار الحرب والجفاف والخسائر في الأرواح وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الأفريقي تستدعي استمرار وتعزيز برامج الإصلاح لإعادة تنشيط اقتصادات بلدان المنطقة،

وإذ تسلم بالتطورات الإيجابية التي حدثت في جنوب أفريقيا، بما في ذلك القرارات الخاصة بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي وإجراء انتخابات ديمقراطية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤،

وإذ تعرب عن شديد قلقها إزاء عدم استقرار وتدهور الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا، وإذ تلاحظ بقلق مستمر الحالة الإنسانية الخطيرة، وإذ تؤكد أهمية الوجود المستمر والفعال للأمم المتحدة في التشجيع على التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض في أنغولا بغية تعزيز عملية السلم،

وإذ تلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق السلم العام لموزامبيق[٣٣] بين حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، وإذ تلاحظ عودة الحياة الطبيعية تدريجيا في موزامبيق نتيجة لذلك، وإذ تؤكد استمرار الحاجة إلى قيام كل الأطراف المعنية بالتصرف بطريقة إيجابية،

وإذ تلاحظ التقدم الذي أحرزته بعض أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها في وضع آليات للتعاون مع الجماعة،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام الذي يصف التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تتناول التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛

٢ - تثني على الدول الأعضاء وعلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها التي أقامت تعاونا إنمائيا مع الجماعة، وعززته وشرعت فيه؛

٣ - تطلب إلى الدول الأعضاء وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها التي لم تنشئ حتى الآن اتصالات وعلاقات مع الجماعة إلى استكشاف إمكانية القيام بذلك؛

٤ - تثني على أعضاء الجماعة للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج عملها وزيادة تشجيع تلك الجهود؛

٥ - تجدد مناشدتها للمجتمع الدولي أن يعمل على زيادة دعمه المالي والتقني والمادي للجماعة لتمكينها من تنفيذ برنامج عملها على الوجه التام والوفاء باحتياجات التعمير والإنعاش؛

٦ - تناشد المجتمع الدولي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة تقديم المساعدات المناسبة إلى الجماعة لتمكينها من النهوض بعملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك المشاركة في عملية إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية غير عنصرية في أقرب وقت ممكن؛

٧ - ترحب بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية الجارية داخل الجماعة، والتي تستهدف التصدي بصورة أفضل لتحديات التعاون والتكامل الإقليميين في التسعينات؛

٨ - تطلب إلى سلطات جنوب أفريقيا وجميع الأطراف المعنية مضاعفة الجهود لإنهاء العنف وارساء أساس أقوى لقيام الديمقراطية في جنوب أفريقيا؛

٩ - تأسف للأعمال غير اللائقة من جانب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، والتي من شأنها زيادة معاناة السكان المدنيين في أنغولا، الذين تتزايد حاجتهم إلى المساعدة، والتسبب في مشكلة تتعلق باللاجئين تفوق الاحتمال، والإضرار بالاقتصاد الأنغولي، وتطالب الاتحاد بالتوقف بصفة دائمة عن تلك الأعمال؛

١٠ - ترحب أيضا بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لتنفيذ خطة المساعدة الإنسانية العاجلة، لأنغولا وتناشد الدول الأعضاء تقديم مساهمات سخية؛

١١ - تلاحظ مع التقدير المساعدات والتعهدات التي قدمتها الدول الأعضاء دعما لعملية السلم في موزامبيق، وتشجع مجتمع المانحين على تقديم مساعدات مناسبة وفورية لتنفيذ جميع جوانب اتفاق السلم العام لموزامبيق؛

١٢ - تؤكد من جديد نداءها إلى المجتمع الدولي أن يستمر في تقديم المساعدات إلى ناميبيا في هذه المرحلة من استقلالها، لتمكينها من تنفيذ برنامجها الإنمائي الوطني؛

١٣ - تدعو مجتمع المانحين وغيره من الشركاء المتعاونين إلى المشاركة، على مستوى رفيع، في المؤتمر الاستشاري السنوي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المقرر عقده في غابوروني في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛

١٤ - تثني على الأمين العام وأعضاء المجتمع الدولي لاستجابتهم في الوقت المناسب لحالة الجفاف في الجنوب الأفريقي، مما ساعد في تحاشي المجاعة في المنطقة والشروع في عملية تكفل الاستجابة السريعة للحالات ذات الطبيعة المماثلة في المستقبل، وفي هذا الصدد، تشجع المجتمع الدولي على مساعدة بلدان المنطقة على التغلب على آثار الجفاف على أساس مطرد؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يستمر، بالتشاور مع الأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في تكثيف الاتصالات التي تستهدف تعزيز وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة؛

١٦ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

١٧٤/٤٨ - تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ الذي قررت فيه إنشاء مجلس إدارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تشير أيضا إلى مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١/١٥ المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩[٣٤] الذي أكد فيه مجلس الإدارة مجددا، في جملة أمور، الدور الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره الهيئة الرئيسية التي تقوم بدور الحفز والتنسيق والتنشيط في ميدان البيئة في إطار منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تشير كذلك إلى مقرري مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١/١٦ و ٦/١٦ المؤرخين ٣١ أيار/مايو ١٩٩١[٣٥]، حيث أعرب المجلس في أولهما عن تأييده لأن تبقي في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي مراكز الأنشطة البرنامجية الموجودة فعلا هناك، وقرر أن تكون التوسعات الرئيسية المقبلة في الهياكل الأساسية المادية وغيرها للبرنامج، ولا سيما الهياكل